بسم الله الرحمن الرحيم

MONA MAGHRABY

شبكة المعلومات الجامعية

التوثيق الالكتروني والميكروفيلم

MONA MAGHRABY

شبكة المعلومات الجامعية

التوثيق الإلكتروني والميكروفيلم

جامعة عين شمس

التوثيق الإلكتروني والميكروفيلم

قسم

نقسم بالله العظيم أن المادة التي تم توثيقها وتسجيلها
علي هذه الأقراص المدمجة قد أعدت دون أية تغيرات

يجب أن

تحفظ هذه الأقراص المدمجة بعيدا عن الغبار

MONA MAGHRABY

إستراتيجية مقترحة لإدارة الأزمات البيئية الناتجة عن تلوث الهواء ودور الأجهزة الأمنية

(دراسة تطبيقية على القاهرة الكبرى)

رسالة مقدمة من الطالب

وليد عبد الحميد أحمد الشافعي

بكالوريوس تجارة (إحصاء) – كلية التجارة – جامعة عين شمس – ٢٠١٤

ماجستير فى العلوم البيئية – كلية الدراسات العليا والبحوث البيئية – جامعة عين شمس ٢٠١٨

لاستكمال متطلبات الحصول علي درجة دكتوراه الفلسفة

في العلوم البيئية

قسم العلوم الاقتصادية والقانونية والإدارية البيئية

كلية الدراسات العليا والبحوث البيئية

جامعة عين شمس

٢٠٢١

صفحة الموافقة على الرسالة

إستراتيجية مقترحة لإدارة الأزمات البيئية الناتجة عن تلوث الهواء ودور الأجهزة الأمنية

(دراسة تطبيقية على القاهرة الكبرى)

رسالة مقدمة من الطالب

وليد عبد الحميد أحمد الشافعي

بكالوريوس تجارة (إحصاء) – كلية التجارة – جامعة عين شمس – ٢٠١٤

ماجستير فى العلوم البيئية – كلية الدراسات العليا والبحوث البيئية – جامعة عين شمس ٢٠١٨

لاستكمال متطلبات الحصول علي درجة دكتوراه الفلسفة

في العلوم البيئية

قسم العلوم الاقتصادية والقانونية والإدارية البيئية

وقد تمت مناقشة الرسالة والموافقة عليها:

اللجنة: التوقيع

١- أ.د/ ممدوح عبد العزيز رفاعي

أستاذ إدارة الأعمال – كلية التجارة

جامعة عين شمس

٢- أ.د/ فيصل ذكى عبد الواحد

أستاذ القانون المدنى – كلية الحقوق

جامعة عين شمس

٣- أ. د/ نادر البير فانوس

أستاذ ورئيس قسم إدارة الأعمال – كلية التجارة

جامعة عين شمس

٤- أ. د/ محمد محى الدين إبراهيم سليم

أستاذ القانون المدنى – كلية الحقوق

جامعة السادات

٢٠٢١

إستراتيجية مقترحة لإدارة الأزمات البيئية الناتجة عن تلوث الهواء ودور الأجهزة الأمنية

(دراسة تطبيقية على القاهرة الكبرى)

رسالة مقدمة من الطالب

وليد عبد الحميد أحمد الشافعي

بكالوريوس تجارة (إحصاء) – كلية التجارة – جامعة عين شمس – ٢٠١٤

ماجستير فى العلوم البيئية – كلية الدراسات العليا والبحوث البيئية – جامعة عين شمس ٢٠١٨

لاستكمال متطلبات الحصول علي درجة دكتوراه الفلسفة

في العلوم البيئية

قسم العلوم الاقتصادية والقانونية والإدارية البيئية

تحت إشراف :-

١- أ.د/ ممدوح عبد العزيز رفاعي

أستاذ إدارة الأعمال – كلية التجارة

جامعة عين شمس

٢- أ.د/ فيصل ذكى عبد الواحد

أستاذ القانون المدنى – كلية الحقوق

جامعة عين شمس

ختم الإجازة :

أجيزت الرسالة بتاريخ / /٢٠٢١

موافقة مجلس الكلية / /٢٠٢١ موافقة الجامعة / /٢٠٢١

٢٠٢١

﴿ظَهَرَ ٱلْفَسَادُ فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِى
ٱلنَّاسِ لِيُذِيقَهُم بَعْضَ ٱلَّذِى عَمِلُوا۟ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ ﴿٤١﴾﴾

(سورة الروم : الآية ٤١)

إهداء

إلـــى روح أبى الـطاهرة رحـمـة الله عـلـيـه...

- **كم كنت أتمنى أن ترافقنى في رحلتى فى الحياة.**

إلـى أمـى الحبيبة العزيزة أطيب ما رأت نفسى...

- **حفظها الله لىَ نورًا وضياءً... وأمد لىَ فى عمرها وأرضاها عنى، بدعواتها تخطيت كل الصعاب**

إلـــى زوجـتـى الـعـزيـــزة...

- **رفيقة الكفاح وشريكة الحياة التي تحملت معـى مشـقة وعنـاء هـذا العمل.. جزاها الله خير الجزاء... وبارك فيها وحفظها من كل سوء.**

إلـى إبـنـى الـحـبـيـب زيـــاد...

- **نور عينى وضيائها.. أصلح الله شأنه كله**

إلـــى أشـقـائـى وشـقـيـقـاتـــى...

- **القلوب الحانية وفقهم الله، وزادهم من فضله رزقا وأمانا**

إلـى جميع قياداتى وزملائى... إلى من حملوا الرسالـة بالذمـــة والصـــدق...

- **أتمنـــى أن يـكون جهدى المتواضع لبنة فى صرح الأمن المصرى**

إلـــى شـهـداء الـشـرطـــة...

- **إلى من ضحوا بأرواحهم لكى تبقى راية مصر عالية خفاقه.**

الباحـث،،،

شكر وعرفان

بسم الله الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ﴾

صدق الله العظيم – (**سورة النمل: الآية [١٩]**)

الحمد لله الذى علمنا أن نحمد، وأصلى وأسلم على سيدنا محمد الذى جاء فى حديثه الكريم: " من لا يشكر الناس لا يشكر الله "

إلى القامات العالية الذين يحملون أمانة العلم في أعناقهم.. إلى الذين مهدوا لنا طريق العلم والمعرفة.

إعترافًا بالفضل وإقرارًا بالجميل أتوجه بخالص شكري وتقديري إلى أستاذي الفاضل ومعلمي الخلوق الأستاذ الدكتور/ ممدوح عبدالعزيز رفاعي- أستاذ إدارة الأعمال – كلية التجارة – جامعة عين شمس، والذى شُرفت بتكرمه بالإشراف على هذه الرسالة فكان لإرشاداته العلمية ونصائحه البناءة ومواقفه الإنسانية وعلمه الفياض أبلغ الآثر في إنجاز هذا البحث، خالص تقديري لما قدمه لي من عون صادق وجهد مشكور، آدام الله عليك نعمة الصحة والعافية ودعائي لك دائمًا بالتوفيق والسداد.

كما أتوجه بكل معاني الحب والوفاء وأسمى آيات الشكر والعرفان إلى الأستاذ الدكتور/ فيصل زكى عبد الواحد- أستاذ القانون المدنى كلية الحقوق – جامعة عين شمس، خالص تقديري لما قدمه لي من تشجيع وتوجيه حيث لم يتوانٍ في تقديم النصيحة والمعلومة فأكرمني بفيض علمه، وعظيم كرمه أدعو الله تعالى أن يجزيه عني خير الجزاء.

وأنه من دواعي فخري وإعتزازي أن يناقش هذه الرسالة **الأستاذ الدكتور/ نادر البير فانوس**– أستاذ ورئيس قسم إدارة الأعمال – كلية التجارة – جامعة عين شمس والذي غمرني بسعادة بالغة عند قبوله مناقشة هذه الرسالة، وما بذله من جهد في قراءتها وتقييمها، فلا أحد ينكر دعمه المتواصل لأبنائه الباحثين فكان دائمًا نعم المعلم والموجه والقدوة وصاحب الرأي والمواقف المشهودة، أدامه الله منبرًا من منابر العلم، وآدام فضله علينا ما حيينا.

كما أتوجه بأرق كلمات الشكر والتقدير وأجمل التحيات وأطيبها إلى **الأستاذ الدكتور/ محمد محى الدين إبراهيم سليم** – أستاذ القانون المدني – كلية الحقوق – جامعة السادات، والتي شرفت هذه الرسالة وشرفت لقبوله الكريم المشاركة في لجنة المناقشة والذي يمثل نموذجًا ناجحًا وقدوة حسنة يحتذى به من قبل باحثيه، جعلك الله نبراسًا يهتدي به كل باحث، خالص تقديري وإحترامي.

والله الموفق والمستعان،،،

الباحث،،،

المستخلص

هدفت الدراسة إلى اقتراح استراتيجية لإدارة الأزمات البيئية الناتجة عن تلوث الهواء ودور الأجهزة الأمنية،والتعرف على الجهات المعنية ذات الصلة بموضوع الدراسة ودورها في حماية تلوث الهواء خاصة فى القاهرة الكبرى... من خلال التخطيط الأمنى المستقبلى لعملية إدارة الأزمات، حيث إن التخطيط يساهم في منع حدوث الأزمة، ويقلل من عنصر المفاجأة الذي قد يصاحب الأزمة، ويتيح لفريق إدارة الأزمة القدرة على رد الفعل المنتظم والفعال لمواجهة وإدارة الأزمة، بأكبر قدر ممكن من الكفاءة والفاعلية، حتى لا تؤدى الأزمات البيئة إلى كوارث بيئية يصعب السيطرة عليها، وأنه لا مجال للإعتماد على المهارات الشخصية فقط، بل إن مواجهة الأزمات أضحت علمًا له قواعده وأصوله، يعتمد على الآليات التكنولوجية والعلوم المختلفة والتقنيات الحديثة، التي لها أبلغ الأثر في تفعيل المنظومة الأمنية للمواجهة، والقدرة على التنبؤ بالأخطار، والتخطيط الجيد للحيلولة دون وقوع الأزمات، فضلاً عن الاستعانة بنظم المعلومات الحديثة، والتكنولوجيا المتطورة، التي تساعده على تصور مستقبلي للأزمات البيئية.

واتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتكونت عينة الدراسة من العاملين فى الأجهزة الإدارية والأمنية بمختلف مستوياتهم للوقوف على حقيقة أدائهم لدورهم، واستطلاع أرائهم حول إدارة الأزمات البيئية الناتجة عن تلوث الهواء، واستطلاع أرائهم عن دور الأجهزة الأمنية وكيفية تفعيل دورها، واستخدم الباحث أداتين في الدراسة الأداة الأولى (كمي): حيث تم اللجوء إلي البيانات المتاحة للأجهزة الإدارية والأمنية، والأداة الثانية (كيفي): وهي تلك البيانات التي تم الحصول عليها من حالات الدراسة، من خلال الملاحظة والمقابلة المتعمقة والاستعانة بالمتخصصين وتحليل النتائج.

وقد توصلت الدراسة إلى بعض النتائج التى يُعد من أهمها : أهمية دور الأجهزة الأمنية في إدارة الأزمات البيئة الناتجة عن تلوث الهواء، فإذا كانت القوانين واللوائح المتعلقة بحماية البيئة الهوائية قد اتجهت إلى اتباع إجراءات واشتراطات معينة من شأنها التقليل من تلوث البيئة الهوائية عن طريق وضع قيود وحدود للملوثات فإن لجهاز الشرطة الدور الأعظم والفعَّال فى حماية البيئة من تلوث الهواء من خلال تنفيذ تلك القوانين واللوائح، فضلًا عن وجود العديد من المشكلات المتصلة بالعنصر البشرى الشرطى في مجال حماية المسطحات المائية تتمثل فى (قلة الأجهزة ومعدات القياس والأدوات اللازمة لإثبات جرائم المساس بالبيئة حيث إنها تشكل أهمية خاصة لمأموري الضبط القضائي لكونها تُعَدُّ من الوسائل التي

لا غنى عنها في قيامهم بعملهم، وعدم تأهيل وتدريب مأموري الضبط بشكل دوري على كيفية تنفيذ التشريعات البيئية، ومواجهة المشاكل الميدانية أثناء تأدية مهامهم، وعدم توفير الحماية القانونية لمأمورى الضبط)، وكذا أهمية الضبط الإداري في حماية تلوث البيئة الهوائية من خلال الإجراءات الاحترازية والوسائل الوقائية التي تتحقق من خلال تقييم المردود البيئي للمشروعات والأنشطة الصناعية، وضرورة صدور ترخيص مسبق لها، ثم التفتيش والرقابة على تلك المشروعات والأنشطة للتأكد من التزامها بالقواعد التي تحمي البيئة الهوائية.

كما توصلت الدراسة إلى بعض التوصيات من أهمها : الاهتمام بالإدارة الأمنية للأزمات البيئية فى مراحلها الثلاث (قبل وأثناء وبعد) عن طريق الاهتمام بغرفة إدارة الأزمات بالإدارة العامة لشرطة البيئة والمسطحات، والبدء فى تفعيل دورها لإدارة الأزمات وإمدادها بالكوادر البشرية المؤهلة، ووضع نظام فعال للإنذار المبكر، قادر على التنبؤ بالأزمات البيئية المحتملة بالتعاون مع جهاز شئون البيئة وهيئة الأرصاد الجوية ، وكذا منح صفة مأمور الضبط القضائى لموظفى جهاز شئون البيئة وفروعه بالمحافظات وممثلى أجهزة وزارتى الرى والصحة، ومرفق الصرف الصحى المختص في حدود اختصاصهم النوعى والمكانى لإثبات الجرائم التى تقع مخالفة لأحكام القانون، وتجريم إعاقة مأمورى الضبط القضائى المختصين عن أداء واجباتهم.، مُدارسة إنشاء قضاء متخصص فى النظر فى منازعات التلوث البيئى، وكذا إنشاء نيابة متخصصة للجرائم البيئية، ومحكمة مستعجلة على مستوى كل محافظة يشمل اختصاصها الجرائم المنصوص عليها فى قانون البيئة والتشريعات المكملة له.

الملخـــص

هدفت الدراسة إلى اقتراح استراتيجية لإدارة الأزمات البيئية الناتجة عن تلوث الهواء ودور الأجهزة الأمنية،والتعرف على الجهات المعنية ذات الصلة بموضوع الدراسة ودورها في حماية تلوث الهواء خاصة فى القاهرة الكبرى من خلال التخطيط الأمنى المستقبلى لعملية إدارة الأزمات، حيث أن التخطيط يساهم في منع حدوث الأزمة، ويقلل من عنصر المفاجأة الذي قد يصاحب الأزمة، ويتيح لفريق إدارة الأزمة القدرة على رد الفعل المنتظم والفعال لمواجهة وإدارة الأزمة، بأكبر قدر ممكن من الكفاءة والفاعلية، حتى لا تؤدى الأزمات البيئة إلى كوارث بيئية يصعب السيطرة عليها، وأنه لا مجال للإعتماد على المهارات الشخصية فقط، بل إن مواجهة الأزمات أضحت علمًا له قواعده وأصوله، يعتمد على الآليات التكنولوجية والعلوم المختلفة والتقنيات الحديثة، التي لها أبلغ الأثر في تفعيل المنظومة الأمنية للمواجهة، والقدرة على التنبؤ بالأخطار، والتخطيط الجيد للحيلولة دون وقوع الأزمات، فضلاً عن الإستعانة بنظم المعلومات الحديثة، والتكنولوجيا المتطورة، التي تساعده على تصور مستقبلي للأزمات البيئية.

واتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتكونت عينة الدراسة من العاملين فى الأجهزة الإدارية والأمنية بمختلف مستوياتهم للوقوف على حقيقة أدائهم لدورهم، واستطلاع أرائهم حول إدارة الأزمات البيئية الناتجة عن تلوث الهواء، واستطلاع أرائهم عن دور الأجهزة الأمنية وكيفية تفعيل دورها، واستخدم الباحث أداتين في الدراسة الأداة الأولى (الكمي): حيث تم اللجوء إلي البيانات المتاحة للأجهزة الإدارية والأمنية، والأداة الثانية (كيفي): وهي تلك البيانات التي تم الحصول عليها من حالات الدراسة، من خلال الملاحظة والمقابلة المتعمقة والاستعانة بالمتخصصين وتحليل النتائج.

وتناولت الدراسة فى هذه الموضوعات بالعرض والتحليل على ستة فصول يسبقهما **إطارعام للدراسة كالتالى:**

أشتمل الإطار العام للدراسة على مشكلة الدراسة، أهمية الدراسة، أهداف الدراسة، فروض الدراسة، حدود الدراسة، منهج الدراسة، كما تعرض لبعض الدراسات السابقة التى أستند عليها الباحث، وأخيراً خطة الدراسة.

أمَّا فى الفصل الأول فقد إستعرض الباحث مفاهيم أساسية فى الأزمة البيئية ومراكز وإدارة الأزمات البيئية، وذلك في مبحثين حيث تحدث في الأول عن ماهية الأزمة البيئية، وتحدث فى الثاني عن مفهوم ومراكز إدارة الأزمات البيئية وأهميتها.

وفي الفصل الثانى إستعرض الباحث الأسباب الجذرية لتلوث البيئة الهوائية بالقاهرة الكبرى وذلك في مبحثين، ذكر في الأول النمو السكاني والعمراني وأثره في تلوث هواء القاهرة الكبرى، وفي الثانى النقل والصناعة وأثرهما في تلوث هواء القاهرة الكبرى.

وفي الفصل الثالث إستعرض الباحث استخدام التقنيات الحديثة لإدارة المعلومات ومراكز الأزمات البيئية وذلك في مبحثين، ذكر في الأول التقنيات الحديثة لإدارة المعلومات البيئية، وفي الثانى التقنيات الحديثة لإدارة مراكز الأزمات البيئية.

وفي الفصل الرابع إستعرض الباحث الأجهزة الأمنية والمؤسسات المعنية بمواجهة الأزمات البيئية بالقاهرة الكبرى وذلك في مبحثين، ذكر في الأول دور الإدارة العامة لشرطة البيئة والمسطحات والأجهزة ذات الاختصاص العام والجغرافي، وفي الثانى دور الإدارة العامة لشرطة المرور والأجهزة ذات الاختصاص النوعي.

وفي الفصل الخامس إستعرض الباحث الإطار الدستوري والحماية التشريعية للبيئة الهوائية وذلك في ثلاث مباحث، ذكر في الأول الإطار الدستوري للمادة ٤٦ لحماية البيئة الهوائية، وفي الثانى الحماية التشريعية للبيئة الهوائية، وفى الثالث استراتيجية وبرنامج تدريبي مُقترح لإدارة الأزمات البيئية الناتجة عن تلوث الهواء.

وفي الفصل السادس إستعرض الباحث الدراسة الميدانية :

وتبلورت نتائج الدراسة الميدانية في الآتي:

- أن أبعاد دور الأجهزة الأمنية مجتمعة معا، تدل على أن التغير الحادث في الحد من الأزمات البيئية الناتجة عن تلوث الهواء (المتغير التابع) بنسبة ٩٣.٤% يرجع إلى هذه الأبعاد مجتمعة معاً، وأن ٦.٦% التغيرات الحادثة في الحد من الأزمات البيئية الناتجة عن تلوث الهواء (المتغير التابع) ترجع إلى الخطأ العشوائي أو عوامل أخري.

ومما سبق يتضح لنا قبول الفرض الرئيسى الأول الذى ينص على أنه: توجد علاقة أثر ذات دلالة إحصائية لدور الأجهزة الأمنية بأبعادها المختلفة في الحد من الأزمات البيئية الناتجة عن تلوث الهواء.

- أن المتوسط الحسابي لإجمالي أبعاد (دور الأجهزة الأمنية) هو (١٠٣.٨١) وهو أكبر من قيمة المتوسط الفرضي (٩٠)، وبانحراف معياري قدره (٩.٩٧٨)، وقيمة t المحسوبة (٢٥.٧٨٦) وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي (١.٩٦٧) عند مستوي معنوية (٠.٠٥)، مما يدل على أن عينة الدراسة لديها إدراك بأهمية أبعاد دور الأجهزة الأمنية.

ومما سبق يتضح لنا قبول الفرض الرئيسى الثانى الذى ينص على أنه: توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين المتوسط الفرضي ومتوسط استجابات عينة الدراسة في دور الأجهزة الأمنية بأبعاده المختلفة.

- من خلال نتائج الجدول السابق يتضح أن المتوسط الحسابي لـ (الأزمات البيئية الناتجة عن تلوث الهواء) هو (٢٥.٠٨٩) وهو أكبر من قيمة المتوسط الفرضي (١٨)، وبانحراف معياري قدره (٣.٧٥٢)، وقيمة t المحسوبة (٣٥.١٩٢) وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي (١.٩٦٧) عند مستوي معنوية (٠.٠٥)، مما يدل على أن عينة الدراسة لديها إدراك بأهمية الحد من الأزمات البيئية الناتجة عن تلوث الهواء.

ومما سبق يتضح لنا قبول الفرض الرئيسى الثالث الذى ينص على أنه: توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين المتوسط الفرضي ومتوسط استجابات عينة الدراسة حول الأزمات البيئية الناتجة عن تلوث الهواء.

- عدم وجود فروق في إجمالي إبعاد دور الاجهزة الأمنية تبعاً لمتغير سنوات الخبرة، حيث بلغت قيمة دلالة الاختبار المحسوبة للتحقق من وجود فروق جوهرية تبعاً لمتغير سنوات الخبرة (Sig = ٠.٧٩٩) وهي قيمة أكبر من مستوى ٠.٠٥، مما يعني عدم وجود فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية في إجمالي إبعاد دور الاجهزة الأمنية تبعاً لمتغير سنوات الخبرة، أي أن جميع فئات العمر لديها إدراك بأهمية إبعاد دور الاجهزة الأمنية.

وبناء على ذلك فإننا نستنتج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات المستقصي منهم حول أبعاد دور الاجهزة الأمنية تبعاً لمتغيرات (النوع، العمر، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة).

- عدم وجود فروق في الأزمات البيئية الناتجة عن تلوث الهواء تبعاً لمتغير سنوات الخبرة، حيث بلغت قيمة دلالة الاختبار المحسوبة للتحقق من وجود فروق جوهرية تبعاً لمتغير سنوات الخبرة (Sig = ٠.٢١١) وهي قيمة أكبر من مستوى ٠.٠٥، مما يعني عدم وجود فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية في الأزمات البيئية الناتجة عن تلوث الهواء